اقتصاد

إضراب عمالي يشل قطارات تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

شل إضراب عمالي، قطارات تونس لليوم الثاني على التوالي، أمس الأربعاء، الأمر الذي أربك حركة النقل في عموم البلاد، بعد توقف مختلف الرحلات بين العاصمة تونس والمحافظات الأخرى. وقال حسان الميعادي، المتحدث الرسمي باسم الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن «حركة القطارات متوقفة تماماً منذ الثلاثاء الماضي، حيث ألغيت كل رحلات الخطوط البعيدة وخطوط ضواحي تونس وضواحي الساحل، فضلا عن توقف نشاط نقل السلع بمختلف أنواعها بما في ذلك الفوسفات». وأضاف أن إضراب موظفي وعمال السكك الحديدية عن العمل، «كان مفاجئا وغير مصرح به مسبقا في هذا التاريخ»، موضحا «الإضراب كان مبرمجاً بتاريخ 7 إبريل/نيسان المقبل».

وتطالب الجامعة العامة للسكك الحديدية (نقابة عمال السكك الحديدية)، بزيادات مالية، إضافة إلى تعيين عشرات الأشخاص العاملين بنظام التعاقد. وأكد الميعادي أن الإضراب في مختلف مصالح شركة النقل الحديدي، تسبب في إلغاء مئات الرحلات دون الكشف عن حجم الخسائر التي تكبدتها المؤسسة جراء وفق النشاطوأجبر إضراب القطارات آلاف المسافرين على البحث عن بدائل للتنقل بين العاصمة وضواحيها أو على شبكة السكة الرابطة بين المحافظات الداخلية، فيما يكبد توقف نشاط الشركة، مؤسسة النقل الحديدي خسائر كبرى تضاف إلى خسائر بأكثر من 1,1 مليار دينار (400 مليون دولار) راكمتها الشركة خلال السنوات العشر الماضية.

وتعاني شركة النقل الحديدي، على غرار معظم شركات النقل الحكومي، من خسائر فادحة، وتقادم الأسطول، وسوء في الخدمات، وتأخر في مواعيد القطارات يصل إلى 4 ساعات. وفي أغسطس/ آب الماضي، قدمت إدارة شركة النقل الحديدي مخطط إنقاذ للمؤسسة وإعادة الهيكلة لإعادة توازناتها المالية وتجنب الإفلاس. وأظهر تقرير صادر عن الشركة حينها، أن خسائر المؤسسة بلغت 890 مليون دينار، إضافة إلى ديون بقيمة 304 ملايين دينار، مشيرا إلى تقادم الأسطول. وقال المدير العام للشركة، هشام بن أحمد، في تصريحات صحافية أخيرا، إن الاعتصامات والاحتجاجات التي عطلت نشاط نقل الفوسفات هي من أبرز الأسباب التي أدت إلى وصول الشركة الوطنية للسكك الحديد إلى هذه الوضعية الحرجة.

وبسبب الاعتصامات التي ينفذها طالبو العمل في محيط سكة القطار بمناطق إنتاج الفوسفات في جنوب تونس، تراجع نشاط نقل الإنتاج من 7,3 ملايين طن عام 2010 إلى مليوني طن في 2019، مخلفا للشركة خسائر سنوية في حدود 18 مليون دينار لشركة القطارات العمومية.

ويمثل نشاط نقل البضائع عبر السكك الحديدية 3% فقط من سوق النقل، في حين أنه يمثل نحو 40% في أوروبا وفي حدود 60% في أميركا الشمالية.

(فرانس برس)

جيلي الصينية تطرح سيارة كهربائية

أنشأت شركة جيلي الصينية لصناعة السيارات، علامة تجارية جديدة للسيارة الكهربائية برأس مال مسجل قدره مليارا يوان (307,2 ملايين دولار)، مشيرة إلى أن الطراز الأول من هذه العلامة سيتم حجزه في معرض شانغهاي للسيارات هذا العام، والمقرر عقده في الفترة من 21 إلى 28 إبريل/ نيسان المقبل، حيث سيتم تسليمه في الربع الأخير من العام.

وستكون العلامة التجارية الجديدة، المسماة «زيكر»، وفق ما نقلت وكالة شينخوا، أمس الأربعاء، عن بيان للشركة، لافتة إلى أنه سيتم إطلاق منتج جديد سنويا على الأقل من العلامة الجديدة. وتعتبر «زيكر» أحدث مبادرة لصناعة السيارات الكهربائية من جانب شركة جيلي القابضة. وكانت شركة فولفو، التي استحوذت عليها «جيلي القابضة» في عام 2010، قد أعلنت مؤخراً أنها ستصبح كهربائية بشكل كامل بحلول عام 2030.

أخبار

عقود نفطية في عمان بـ 4 مليارات دولار

وقّعت شركة تنمية نفط عُمان، أمس الاربعاء، عقوداً بقيمة 4 مليارات دولار، لتنفيذ أكثر من 200 مشروع في مجال النفط بالسلطنة. وتستمر العقود، التي وُقّعت مع شركة الصناعات العربية للمشاريع وشركة الخدمات الفنية الخاصة، لمدة سبع سنوات، مع خيار التمديد لثلاث سنوات اخرى. ونقلت وكالة الانباء العمانية عن راوُول ريستوشي، المدير العام لشركة تنمية نفط عُمان قوله إن الاتفاقيات الاستراتيجية توجد ثقافة يكسب فيها جميع الاطراف، سواء شركة تنمية نفط عُمان او الشركاء والسلطنة كونها تزيد من كفاءة راس المال، وتحقق وفورات بملايين الدولارات، فضلاً عن تعزيز فرص القيمة المحلية المُضافة.

فرص استثمارية بالزراعة في قطر

قال الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني، رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، إن الغرفة حريصة على دعم القطاع الزراعي وتشجيع رجال الاعمال على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والمهم، والذي يعد مدخلاً مهماً لزيادة نسب الامن الغذائي في الدولة. واشاد آل ثاني بمعرض قطر الزراعي الدولي، وفق تصريحات نقلتها وكالة الانباء القطرية، امس، مشيراً إلى انه منصة مهمة تتيح الفرصة امام رجال الاعمال للاطلاع على احدث الابتكارات المتعلقة بالقطاع الزراعي واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في هذا القطاع والذي يعد من اهم القطاعات الحيوية الجاذبة للاستثمار.

نمو اقتصاد كوريا الجنوبية

توقع البنك المركزي في كوريا الجنوبية ان ينمو الاقتصاد الكوري بأكثر من 3% هذا العام، إذ إن تعافي الاقتصاد الاميركي يكسبه الزخم. واوضح «لي جو يول»، محافظ البنك المركزي الكوري، في مؤتمر صحافي عقده، أمس الأربعاء، وفق وكالة يونهاب الكورية، ان «الزيادة في الصادرات واستثمارات المرافق من المتوقع ان ترتفع بوتيرة اسرع من المنتظر»، مشيراً إلى حزمة التحفيز الاميركية الضخمة، واطلاق حملات التطعيم باللقاحات المضادة لفيروس كورونا. واضاف ان سوق اشباه الموصلات العالمية والصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين سيكونان من بين المتغيرات الرئيسية.

العراق يمنح شركة أميركية عقداً نفطياً بـ480 مليون دولار

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

أعلنت الحكومة العراقية منح شركة شلمبرجر الأميركية عقداً بقيمة 480 مليون دولار، لحفر 96 بئراً نفطية في جنوبي البلاد، ضمن مساعٍ لتوسيع دائرة تصدير النفط، الذي يعد المصدرَ الرئيس لموارد الدولة. ووفق بيان صادر عن مجلس الوزراء، فإن «العقد يقل بنسبة 14,4% عن الكلفة التخمينية (التقديرية) البالغة 561,6 مليون دولار»، مشيراً إلى إبرام العقد بنظام «تسليم المفتاح» حيث ستتولى شركة شلمبرجر تسليم الآبار إلى تحالف «نفط البصرة وإكسون موبيل»، على أن تتحمّل وزارة النفط الجوانب الفنية والمالية. وقال مصدر مسؤول في وزارة النفط لـ«العربي الجديد» إن العقد يأتي ضمن خطة الوزارة لتطوير عدد من الحقول النفطية جنوبي البلاد، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على توسعة مكامن الإنتاج بالتزامن مع إقرار مشاريع تنويع التصدير النفطي عبر تركيا ومياه الخليج العربي، عدا عن مشروع تصدير النفط العراقي عبر الأردن.

وأضاف المسؤول أنه «تم تحديد مواقع الآبار مع الشركة الأميركية وفق دراسة مسبقة، وأنها ستسهم في زيادة الإنتاج النفطي»، دون إعطاء تفاصيل حول حجم الإنتاج المتوقع. وأشار خبراء اقتصاد إلى أهمية تطوير الحقول النفطية وزيادة إنتاجها، إلا أنهم انتقدوا استمرار الاعتماد على النفط فقط كمورد أحادي للعراق من دون فتح منافذ أخرى لتنويع الاقتصاد. وقال الخبير الاقتصادي، باسم جميل أنطوان لـ«العربي الجديد»، «يجب على الحكومة أن تعي خطورة عدم تنمية المنافذ الاقتصادية الأخرى في البلاد، لا سيما أن تجربتنا مع النفط والانخفاض الأخير بأسعاره مع بداية جائحة فيروس كورونا، تسببت في أزمة مالية خطيرة للبلاد». ويعاني العراقيون من صعوبات معيشية كبيرة، في ظل أزمة مالية ناجمة عن انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، والتي جاءت جائحة كورونا، مطلع العام الماضي، لتزيد حدتها، لتقدم الحكومة على إجراءات تزيد من معاناة الكثيرين، منها تأخير رواتب الموظفين، وخفض قيمة الدينار بشكل حاد أمام الدولار الأميركي، ما تسبب في قفزات بأسعار مختلف السلع وتراجع القدرات الشرائية للمواطنين. ويشير محللون إلى أن الفساد المنتشر في الدولة وسوء الإدارة الحكومية للأزمات فاقما من تداعيات هبوط أسعار النفط والجائحة.

تعويم الجنيه المصري

مصطفى عبد السلام

عادة ما تلجأ حكومات الدول إلى قرار تعويم عملاتها، في حال اضطرابات الأوضاع المالية والاقتصادية والنقدية، وتهاوي إيرادات البلاد الدولارية، وتزايد المضاربات في سوق النقد الأجنبي وفقدان البنك المركزي السيطرة عليها، وعدم امتلاك البنك الأدوات الكافية للسيطرة على المضاربات، ومن بين هذه الأدوات وجود احتياطي كافٍ من النقد الأجنبي لسداد أعباء الدين والدفاع عن العملة، وتتسارع خطى التعويم في حالة سيطرة المضاربين على سوق الصرف.

هذا ما حدث في مصر قبل 2016 حيث عومت البلاد الجنيه ليتراجع سعره من 8,8 جنيهات للدولار لنحو 20 جنيها، ثم يرتد متحسنا ليدور حاليا حول 15,70 جنيها، كما شهد السودان نفس السيناريو خلال الشهور الماضية، حيث فقدت الحكومة السيطرة على سوق الصرف، وهو ما أدى إلى قرار بتعويم الجنيه ليتهاوى بنسبة تقارب 600% في ليلة واحدة، كما تكرر السيناريو في الأرجنتين وفنزويلا.

وهناك عملات عربية تعرضت للانهيار إلا أن الحكومات لم تتخذ قرارا رسميا بالتعويم، سمحت فقط بتراجع العملة مقابل الدولار، من بين هذه العملات العملة اللبنانية التي تراجعت من 1500 ليرة للدولار إلى نحو 15 ألف ليرة، وكذا السورية التي تراجعت من نحو 50 ليرة للدولار إلى 4220 ليرة، كما امتد التراجع إلى عملات عربية أخرى منها الدينار الليبي والدينار العراقي والدينار الجزائري، وهي العملات الثلاث التي اهتزت عقب تهاوي أسعار النفط، حيث إن النفط يمثل المورد الأساسي للإيرادات العامة.

وقبل أيام، انتشرت شائعات حول تعويم الجنيه المصري مجددا، مستندة إلى احتمال تأثر إيرادات مصر الدولارية عقب الانتعاش المتوقع للاقتصاد العالمي ونزوح الاستثمارات من الأسواق الناشئة إلى الولايات المتحدة، وزيادة كلفة الاقتراض بسبب زيادة الفائدة على الدولار، لكن كل هذه الاعتبارات لا تبرر تعويم الجنيه حاليا، فلا توجد سوق سوداء نشطة للعملة، ولم يسجل الجنيه تراجعا منذ شهور حتى في ذروة تداعيات جائحة كورونا، والبنك المركزي لديه من الاحتياطات الكافية لإجهاض أي محاولة لإعادة السوق السوداء.

لا أحد ينكر أن سعر الجنيه متضخم ومبالغ فيه، وقد لا يعبر عن قيمته الحقيقية، خاصة مع ارتفاعه اللافت في الوقت الذي كانت تتهاوى فيه عملات الدول الناشئة، ولا أحد ينكر مدى تأثر الاقتصاد المصري بجائحة كورونا، لكن في المقابل فإن الأرقام تشير إلى حدوث تحسن لافت في إيرادات مصر من تحويلات المغتربين خلال 2020 ما يعادل 10,5% لتسجل نحو 29,6 مليار دولار.

نقل

جنوح سفينة قناة السويس

تكدّس البواخر وارتفاع أسعار النفط

تسبب حادث جنوح سفينة عملاقة في قناة السويس في تكدّس البواخر وارتباك حركة المرور، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط

القاهرة ـ **العربي الجديد**

آثار إغلاق قناة السويس بسبب حادث جنوح ناقلة حاويات عملاقة، ردود أفعال واسعة محلياً وعالمياً، إذ انتقد مراقبون صمت هيئة قناة السويس لمدة 24 ساعة قبل أن تعلق على الحادث، في حين نشرت وكالات أنباء والعديد من المواقع تفاصيل الحادث، كما أكد المراقبون أن الحادث كشف عن ضعف التجهيزات في مواجهة مثل هذه الحوادث. وعلى الجانب الآخر تكدّست البواخر في القناة وارتبكت حركة المرور، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتعطلت حركة الملاحة البحرية في قناة السويس، منذ عصر أول من أمس، بعد جنوح ناقلة الحاويات العملاقة «إيفرجيفن»، التابعة للخط الملاحي «إيفرغرين»، وعلى متنها حاويات محملة بأكثر من 220 ألف طن من البضائع. وهو ما تسبب في إعاقة حركة المرور لباقي السفن العابرة، وسط اتجاهات باستخدام الطريق القديم، والذي يعرف بـ«رأس الرجاء الصالح»، بالدوران حول قارة أفريقيا.

وانتشرت كذلك مقاطع فيديو تظهر أكثر من 15 سفينة رست وسط القناة في انتظار تعويم السفينة العالقة.

وقالت شركة «فورتيكسا» للتحليلات النفطية، أمس الأربعاء، إن عشر ناقلات تحمل 13 مليون برميل من الخام قد تتأثر، بعدما جنحت سفينة حاويات في قناة السويس ومنعت عبور السفن.

وأضافت الشركة أن المعدل التقريبي لتراكم السفن يبلغ نحو 50 سفينة يومياً، وأن أي تأخيرات تؤدي إلى تعديل المسار ستضيف 15 يوماً لرحلة من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

وصعد سعر نفط برنت بنحو 3 بالمائة إلى أكثر من 62 دولاراً للبرميل، بعد أن جنحت السفينة في قناة السويس، مما أثار مخاوف بشأن الإمدادات، رغم أن المخاوف من بطء تعافي الطلب بسبب الإغلاق الأوروبي أدت إلى تقليل المكاسب. وتم تحويل السفن في قناة السويس إلى القناة القديمة، مما أدى إلى عرقلة مرور السفن عبر أحد الممرات المائية الأكثر أهمية في العالم.

وأكد رئيس هيئة قناة السويس أن الهيئة دفعت بـ8 قاطرات منذ أمس للتعامل مع السفينة الجانحة، ومن المقرر أن تدفع بقاطرة إضافية و2 كراكة للمساعدة في عملية التعويم، واستكمل: «نزيد وسائل المساعدة لسرعة إنجاز المهمة».

> هيئة قناة السويس تعلن مواصلة الجهود لتعويم السفينة

وتعد قناة السويس من أهم القنوات والمضائق حول العالم، وهي أقصر طرق الشحن بين أوروبا وآسيا، وافتتحت «تفريعة السويس الجديدة» التي كلفت 8 مليارات دولار في أغسطس/آب 2015.

وعبر عدة تغريدات مدعومة بالصورة، تحدث المهندس نائل شافعي عن وضع السفينة الجانحة، والآثار التي ترتبت عليها عالمياً، قائلاً: «سفينة الحاويات Evergiven تشحط في قناة السويس وتدور حتى غرست في ضفتي القناة. طابور السفن المنتظرة من طرفي القناة يمتد حتى الهند شرقا وإيطاليا غربا. فشل محاولات التعويم. السفن تجازف بالإبحار حول القرن الأفريقي المليء بالقراصنة متجهة إلى رأس الرجاء الصالح». وتابع متحدثا عن التقصير في التعامل مع المشكلة: «كان الواجب أن يكون لدى هيئة قناة السويس صندل تخليص (أو اثنان) مثل هذا الصندل الهولندي. وللعلم حين انشئت قناة السويس كان فيها صندل مخصص لذلك. والآن هيئة قناة السويس انشأت حديقة الديناصورات لجذب الاستثمارات».

اتحادات لضعف التجهيزات المخصصة للإنقاذ
الناقلات (خالد دسوقي/فرانس برس)

واستكمل: «أخطاء (أو سوء الحظ) لازمت مرشد القناة من أول لحظة تولى فيها قيادة السفينة في خليج السويس. انظر كيف دارت السفينة حول نفسها عشوائيا 6 مرات، قبل دخولها القناة. قد تكون صدفة، لكن أرجو أن تعلن هيئة قناة السويس عن اسم المرشد، ومؤهلاته وملابسات دورانه حول نفسه».

ليبيا

نقص الأموال يقلص قدرات مواجهة كورونا

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

قال مدير المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا، بدر الدين النجار، في تصريحات لـ«العربي الجديد»: لا توجد أموال كافية حالياً لمواجهة فيروس كورونا وتوفير اللقاحات، محذراً من أن «نقص الأموال سيتسبب في أزمة صحية في البلاد لا طاقة لنا بها». وأوضح النجار أننا بحاجة بشكل عاجل، خلال عام 2021، إلى مليار دينار (نحو 225 مليون دولار) من موازنة الطوارئ بموازنة 2021 لمواجهة جائحة كورونا، ولكن المصرف المركزي يرفض بحجة عدم وجود موازنة معتمدة من المجلس التشريعي (البرلمان) حتى الآن.

وأضاف النجار أن ليبيا من الدول المتأخرة بشأن اللقاحات، إذ حجزت كمية من اللقاحات من مجموعة «كوفاكس» التي تشرف عليها منظمة الصحة العالمية تقدر بحوالي 2,8 مليون جرعة، بقيمة 9,4 ملايين دولار أميركي، وهي لا تكفي إلا 20% من سكان ليبيا، مؤكداً على وجود تعاقدات بشأن لقاح أكسفورد بعدد 2,2 مليون جرعة، ولا يوجد تاريخ محدد لوصولها. وأكد أن هناك نقصا في الكوادر الطبية والإمكانات المختلفة، والوضع يتجه إلى مستوى الخطر إذا استمر ارتفاع عدد الإصابات، ولن يكون بمقدور مراكز العزل استيعابه، إذ وصل إجمالي الإصابات بالفيروس إلى أكثر من 118 ألف إصابة. وتقدّر مصروفات وزارة الصحة في ليبيا بـ2,5 مليار دولار سنوياً، وفقا لتقرير ديوان المحاسبة لسنة 2020. من جانبه، يقول المواطن علي المشاط، من أمام مركز تحليل كورونا، بمنطقة زاوية عمورة بجنزور، لـ«العربي الجديد»، إن المواطن يتحمل كافة التكاليف لتحليل فيروس كورونا. وفي قرية مزدة النائية (187 كلم شمال طرابلس)، يقول المواطن عبد الرحيم بوعجيلة، لـ«العربي الجديد»، إن «المنطقة لا يوجد بها أي مراكز تحاليل لفيروس كورونا، ولا حتى مراكز عزل، فالمواطن يذهب إلى طرابلس لإجراء التحليل».

> إنفاق 900 مليون دولار لمواجهة الجائحة الصحية في 2020

ويعاني العاملون في مراكز العزل الصحي من عدم صرف مستحقاتهم المالية أو تأخرها. وقال الطبيب علي الفطيسي، لـ«العربي الجديد»، إنه «لم يصرف راتبه منذ بداية الجائحة، ولكن الواجب المهني يتطلب حضورنا». وفي هذا الإطار، قال الباحث الاقتصادي علي سعيد، لـ«العربي الجديد»، إن مصروفات جائحة كورونا للعام الحالي سوف تتضاعف بسبب زيادة الحالات، وعدم وجود مراكز عزل صحي تكفي لجميع الحالات المصابة بالفيروس، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة المحلية من 1,4 دينار مقابل الدولار إلى 4,45 دنانير مقابل الدولار. وصرفت ليبيا 900 مليون دولار لمواجهة فيروس كورونا خلال عام 2020، وفقا لبيانات مصرف ليبيا المركزي.

أسواق

لبنان: زيادة أسعار الخبز والبنزين

بيروت ـ **العربي الجديد**

رفعت وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية سعر الخبز، مرجعة السبب إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، في الوقت الذي جرى فيه رفع سعر البنزين، في البلد الذي يشهد أزمة متواصلة في المحروقات تسببت في إغلاق العديد من محطات الوقود. وأعلنت الوزارة رفع سعر ربطة الخبز من 2500 ليرة إلى 3000 ليرة، قائلة في بيان لها إنها «تأسف لعدم تشكيل الحكومة، مما أدى إلى انخفاض كبير بقيمة الليرة مقابل الدولار، وبالتالي أدى إلى ارتفاع في أسعار المواد الأولية التي تدخل في إنتاج ربطة الخبز». وجراء خلافات بين القوى السياسية، يعجز لبنان عن تشكيل حكومة لتخلف حكومة تصريف الأعمال الراهنة، والتي استقالت في 10 أغسطس/ آب الماضي، بعد 6 أيام من انفجار كارثي بمرفأ العاصمة بيروت.

انهيار الليرة تسبب في ارتفاع أسعار السلع الأساسية (حسين بيضون)

وأضافت الوزارة في البيان الصادر مساء الثلاثاء، أنها «حددت السعر الجديد استناداً إلى سعر القمح في البورصة العالمية، وسعر المحروقات، ومنعاً للتوقف عن إنتاج ربطة الخبز والمس بالأمن الغذائي، وبناء على جدول تحليل كلفة التصنيع والتوزيع والبيع». وأشارت إلى أن ربطة الخبز من الحجم الكبير، والتي تزن 960 غراماً كحد أدنى، حُدد سعرها بـ3000 ليرة (دولاران وفق سعر الصرف الرسمي البالغ 1500 ليرة). ورسمياً، الليرة مربوطة عند 1500 مقابل الدولار، لكن يتم تداولها الآن في السوق السوداء (غير الرسمية) عند حوالي 12 ألف ليرة لكل دولار، بعد أن كسر الدولار حاجز 15 ألف ليرة الأسبوع الماضي. وقبل الأزمة الاقتصادية، كان سعر ربطة الخبز 1500 ليرة، ثم ارتفع إلى 2500 ليرة في فبراير/ شباط الماضي، قبل أن يصل إلى 3000 ليرة للمرة الأولى في تاريخ لبنان. ومنذ أكثر من عام، يعيش لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق، وتراجع حاد في احتياطي العملات بالمصرف المركزي، وارتفاع جنوني بأسعار السلع الغذائية والمحروقات. في الأثناء، شهدت السوق، أمس الأربعاء، ارتفاعاً في سعر صفيحة البنزين بقيمة 400 ليرة، ليصل سعر البنزين «95 أوكتان» إلى 39300 ليرة و«98 أوكتان» إلى 40400 ليرة، فيما انخفض سعر المازوت 200 ليرة إلى 27500 ليرة للصفيحة. وقال جورج البراكس، عضو نقابة أصحاب محطات المحروقات في بيان، أمس، إن «ارتفاع سعر صفيحة البنزين 400 ليرة فقط ناتج عن تراجع سعر النفط عالمياً ما يقارب 6 دولارات هذا الأسبوع، حيث وصل إلى 61 دولاراً للبرميل برنت بعد ما لامس منذ عشرة أيام 70 دولاراً»، مشيراً إلى استمرار تأثيرات هبوط الليرة على الأسعار. وأضاف أنه لا يزال هناك تأخير في فتح الاعتمادات المالية اللازمة لاستيراد النفط، مشيراً إلى أنه نتيجة هذا الوضع «نرى إقفالاً لمحطات عديدة، وخصوصاً في الأطراف، كمناطق عكار والبقاع والجنوب وأعالي جبل لبنان».

تحقيق

طوابير سحب الرواتب في الجزائر

المصارف ومراكز البريد تتوغل في أزمة السيولة

تفاقمت ظاهرة طوابير الجزائريين أمام البنوك ومراكز البريد لسحب مدخراتهم ورواتبهم تحت تهديد فيروس كورونا، ووسط تصاعد عجز السيولة النقدية خلال الفترات الأخيرة، وفي المقابل تحركت الحكومة نحو تخفيف الأزمة عبر العديد من الإجراءات والقرارات

الجزائر ـ **حمزة كحال**

توغلت الجزائر بشكل أكبر في نفق شح السيولة، التي تشارف على طي شهرها الثاني عشر، وسط عجز حكومي عن معالجة الأزمة التي سلكت أبعادا أخرى اقتصادية واجتماعية، أثرت على حياة الجزائريين، وباتت تهدد بانفجار قد يُعجل بذهاب حكومة عبد المجيد تبون. ومع بداية تفشي وباء كورونا، شهر مارس/ آذار 2020، بدأت طوابير الانتظار تظهر نسبيا أمام مراكز البريد والبنوك، في ما كان يعتقده الجزائريون أنه مجرد نتيجة منطقية أفرزتها إجراءات الوقاية من «كوفيد 19»، إلا أن مظاهر الطوابير بدأت تنتشر بصفة يومية أمام جميع مراكز البريد والبنوك، مع مرور الأيام والأشهر، لتبلغ الذورة مطلع شهر يونيو/ حزيران 2020، وسط صمت من الحكومة بلغ مع الوقت حد النفي.

تهاوي السيولة

وخلال ستة أشهر، تهاوت سيولة المصارف من 8 مليارات دولار إلى 4,8 مليارات دولار في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2020، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من 20 سنة، حسب عضو جمعية البنوك الجزائرية بغداد عمار، الذي أكد لـ«العربي الجديد»، أن «نسبة العجز في السيولة قفزت من 55 في المائة، نهاية مايو/ أيار الماضي، إلى 80 في المائة في نهاية 2020، علما أنها كانت عند 20 في المائة مطلع سنة 2019». وحسب تقرير البنك المركزي الجزائري، خسرت البنوك 304 مليارات دينار خلال ستة أشهر، وهذه خسارة كبيرة تضع حجم السيولة بمستويات تاريخية مدنية، حسب مراقبين. وعزا عمار ارتفاع العجز في السيولة إلى «سحب الودائع المالية من طرف المدخرين والمتعاملين الاقتصاديين لمواجهة تداعيات كورونا، بالإضافة لارتفاع حجم القروض المتعثرة بشكل مستمر خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغت 10 في المائة عام 2015، لتزيد إلى 13 في المائة في العام التالي، و17 في المائة في 2017، ثم 20 في المائة في العام الماضي، قبل أن تقفز إلى 25,2 في المائة خلال 2019، يضاف إليها لجوء الحكومة في النصف الثاني من سنة 2020 إلى منح قروض للشركات العمومية والخاصة المتعثرة بسبب الجائحة». من جانبه، كشف مصدر من داخل مديرية بريد الجزائر أن العجز في السيولة قفز من 10 بالمائة، مطلع 2020، إلى 45 بالمائة في نهاية فبراير/ شباط المنصرم، وذلك تحت ضغط ارتفاع وتيرة السحب اليومي للمواطنين مقابل إيرادات شبابيك البريد.

> 4,8
> تهاوت سيولة المصارف في الجزائر، خلال ستة أشهر، من 8 مليارات دولار إلى 4,8 مليارات دولار في نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول 2020، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من 20 سنة

البحث عن الدينار

تحولت أزمة السيولة إلى واقع مرير يعيشه أغلب المواطنين كل يوم لعدة ساعات في الطوابير الطويلة تحت تهديد كورونا أمام البنوك، ولا سيّما على مستوى مراكز البريد. في بادئ الأمر اعتقد المواطنون أن مشكلة السيولة ما هي إلّا مجرّد سحابة صيف عابرة، ولكن اتّضح مع مرور الوقت أنّها مشكلة مستعصية تُرسّخ الاختناق المالي الذي تتخبّط فيه الجزائر منذ أن لاحت أزمة كورونا مع انهيار أسعار النفط في الأفق، وأخذت أبعادا اجتماعية باتت تهدد البيوت الجزائرية بالانفجار. وأمام مركز البريد بمنطقة حسين داي (وسط العاصمة الجزائرية)، يقف المواطن جمال زغداري وعينه على مقدمة الطابور، حيث يقول لـ«العربي الجديد»، إنه تعوّد على هذه الحالة التي تدوم منذ أشهر، على الأقل ينتظر نحو ساعتين من أجل سحب راتبه، الذي لا يتعدى 30 ألف دينار (238 دولاراً). وأضاف زغداري أن «مراكز البريد تسقف عمليات السحب اليومية للمواطنين، ما يعني أنه يضطر للقدوم مرتين لسحب راتبه، ما يضاعف خطر إصابته بالوباء».

> الحكومة تخفض احتياطي البنوك الإلزامي إلى 2,5% في 2021

> غلق الأرصدة التابعة للتجار والمؤسسات في مراكز البريد

ويعتمد مركز البريد الجزائري جدولاً زمنياً لسحب أجور عمال القطاع العمومي والمتقاعدين وأعوان (أفراد) الشرطة والجيش، حيث يتم صرف أجور أعوان الأمن والجيش من 16 إلى 19 من كل شهر، تليها معاشات المتقاعدين من 20 إلى 23 من كل شهر، على أن تصرف أجور العمال من 26 إلى 3 من الشهر التالي، ما يجعل الضغط والطلب يرتفعان في الثلث الأخير من كل شهر. من جانبه، قال المتقاعد عمار إن موعد سحب المعاش تحول إلى كابوس له وللملايين من الجزائريين، ويضيف: «أحيانا أقف أمام مركز البريد حتى قبل آذان الفجر، أضيع صلاتي وحتى مواعيدي عند الطبيب من أجل سحب معاش لا يكمل أيام الشهر، مع غلاء المعيشة». وتابع عمار، الذي رفض ذكر اسمه كاملا، سرد معاناته مع أزمة السيولة وعلامات التذمر تغمر وجهه قائلاً: «هل هذه الجزائر الجديدة التي وُعد بها المواطن؟ هل هذه هي جزائر العزة والكرامة التي سعت إليها الحكومات؟ للأسف نحن نعيش ذلا منقطع النظير».

ولم تتوقف الأزمة عند الأجراء والمتقاعدين، بل تعدتهم إلى التجار والمستثمرين، الذين باتوا يكابدون من أجل توفير السيولة اللازمة لدفع الأجور ودفع الاقتطاعات الضريبية والضمان الصحي، وهذه حال صاحب ورشة لإنتاج مواد التنظيف يدعى مولود بلعبادي، الذي أكد لـ«العربي الجديد»، أن أزمة السيولة باتت مصدر قلق له، حيث تمت زعزعة الثقة بينه وبين عماله ومموّنيه، حيث يجد صعوبة في تأمين كتلة الأجور وسحبها من حسابه البريدي ودفع المستحقات الأخرى. وتابع المتحدث نفسه أن «أزمة السيولة أثرت على الأسعار التي ارتفعت بفعل تضرر المنتجين بها، ما جعلهم يرفعون الأسعار لتأمين أكبر قدر من الأموال». وكشفت مونية عداد، وهي مديرة احد مراكز البريد، لـ«العربي الجديد»، أن «الإدارة العامة لمراكز البريد قررت توسيع فترة صرف الأجور مع تسقيف عمليات السحب بحسب حجم السيولة في كل مركز مقارنة مع حجم الطلب». وأضافت أن «حجم السيولة المتدفقة على المركز تراجع بالفعل أخيراً، ما أثر على عمليات السحب وأدى إلى وجود طوابير طويلة يومياً، خاصة في فترة الأزمة الصحية».

حلول ترقيعية

وتحت ضغط ارتفاع الطلب ونقص السيولة، قررت الحكومة تخفيض احتياطي البنوك الإلزامي من 12 بالمائة، مطلع 2020، إلى 2,5 بالمائة مطلع السنة الحالية، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر. من جانبها، قررت إدارة البريد تعليق عمليات السحب بالنسبة للأشخاص المعنويين (الشركات) إلى جانب إجراءات أخرى، مثل تسقيف عمليات السحب، حفاظا على التخفيف من أزمة السيولة. كما قرر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في 21 مارس/ آذار الحالي، غلق الأرصدة التابعة للتجار والمؤسسات في مراكز البريد وتحويلها إلى البنوك لتوفير السيولة لدى «بريد الجزائر» للمواطنين حصرا، في سابقة هي الأولى من نوعها. ويرى الخبير المالي نبيل جمعة أن «أزمة السيولة هزمت الحكومة، بغض النظر عن أسبابها»، متسائلاً: «هل هي متعلقة بالأزمة الصحية أم لا؟». وأضاف أن الأزمة عميقة ولا ترتبط بارتفاع الطلب بسبب الجائحة، فركود الاقتصاد جعل الأموال لا تتداول وتذهب في مسالك غير معروفة، بالإضافة إلى ارتفاع الإقبال على الاقتصاد الموازي، بسبب الأزمة الصحية».

وأضاف أن «المركزي الجزائري أعد أوراقا نقدية جديدة من صنف ألفي دينار تمهيدا لضخ كتل نقدية، والأكيد أنها حلول ترقيعية آنية، ويبقى الحل هو الذهاب نحو الدفع الإلكتروني لامتصاص الكتل النقدية».

زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الازرق

تهدف الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق 2030 إلى تطوير رؤية جديدة للنشاطات البحرية والملاحة مع استقطاب المستثمرين العموميين والخواص قصد تنويع الاقتصاد الجزائري وضمان التنمية المستدامة، حسبما أكد ذلك وزير الصيد البحري، سيد أحمد فروخي.

وخلال ندوة حول الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق، أول من أمس، قال فروخي إن «الاقتصاد الأزرق الذي نعتزم اعتماده يندرج في إطار تنفيذ برنامج الحكومة في شقه المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات لأن الأمر يتعلق هنا بسلسلة كاملة من القيم انطلاقاً من البحر نحو الساحل والمناطق الداخلية». وفي هذا السياق، أوضح الوزير الجزائري أن دائرته الوزارية حريصة على إشراك كافة الفاعلين المتدخلين في القطاع من خلال توضيح دور هذه الاستراتيجية الجديدة لهم في مواءمة المحاور الأساسية للتدخل لتطوير النشاطات المرتبطة بالبحر، لا سيما الصيد وتربية المائيات قصد جعلها محركاً للنمو والتنمية المستدامة. وأشار الوزير إلى المساهمة الواسعة لهذه الاستراتيجية في خلق بيئة جذابة ملائمة للاستثمارات العمومية والخاصة من خلال آليات التنسيق المؤسساتي المناسبة.

كورونا فاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين (رياض كرامدي/ فرانس برس)

مال وسياسة

في أول تجربة لتطبيق استراتيجية واشنطن لقيادة تحالف غربي رأسمالي ضد الصين، فرضت أربع دول عقوبات على مسؤولين صينيين في قضايا حقوق، جماعة الإيغور التي تتعرض للاضطهاد في الصين

عقوبات بروكسل على مسؤولين بالصين

التوتر يضع اتفاقية الاستثمار الأوروبي مع بكين بغرفة الإنعاش

لندن ـ **العربي الجديد**

يضع الحظر الذي فرضته بروكسل على دبلوماسيين وأكاديميين صينيين «اتفاقية الاستثمار الشاملة» بين دول الاتحاد الأوروبي والصين التي وقعت بين الطرفين في نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول، في غرفة الإنعاش. وربما يهدد الحظر الذي فرضته أوروبا وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا على بعض الشخصيات الصينية بزيادة التوتر التجاري والاقتصادي والتقني بين بكين والدول الغربية. ويقضي الحظر، الذي صدر يوم الإثنين، بتجميد أصول المسؤولين الصينيين المعنيين بالحظر ومنعهم من السفر إلى هذه الدول. ويتوقع خبراء أن يتطور الصراع الاقتصادي بين بكين وواشنطن ويتخذ قضايا حقوق الإنسان والملكية الفكرية منصة خلال الأشهر المقبلة.

وهذه هي المرة الأولى التي تعاقب فيها دول الاتحاد الأوروبي الصين على خروقات حقوق الإنسان منذ مجزرة «تيانانمين سكوير» في التسعينيات. ويعد الحظر الذي نفذته أربع دول، أول تطبيق فعلي لاستراتيجية الرئيس جو بايدن بقيادة تحالف غربي منسق لعزل الحكومة الصينية ومعاقبتها على خروقات حقوق الإنسان. وقال مسؤول في الإدارة الأميركية لصحيفة «وول ستريت جورنال»، يوم الثلاثاء، إن «الحظر من جانب واحد لم يؤد إلى تحول ديمقراطي في أي مكان في العالم ولن يكون فعالاً في غياب الضغط الجماعي والتنسيق».

ورغم أن رد الفعل الأوروبي على خروقات الصين لحقوق أقلية الإيغور المسلمة كان ضعيفاً مقارنة برد الفعل الأميركي الذي وصف الخروقات الأمنية ضد أقلية الإيغور بأنها «عملية إبادة جماعية»، إلا أن رد فعل الحكومة الصينية كان قاسياً، إذ فرضت الصين الحظر على 10 برلمانيين أوروبيين ومجموعة من الأكاديميين، في إشارة إلى أنها ستواصل الضغط على الدول الأوروبية التي لدى شركاتها مصالح تجارية كبرى في السوق الصيني وترغب في الحفاظ عليها، خاصة الشركات الألمانية التي كانت وراء تسريع الاتفاق الاستثماري مع الصين. وجماعات الإيغور أقلية مسلمة تقطن في إقليم شينجيان، غربي الصين، وتتعرض لعمليات سجن وترحيل وتمييز عنصري ممنهج من قبل الحكومة الصينية.

وبينما تستهدف الشركات الألمانية تحقيق مبيعات ضخمة في السوق الصينية، تستهدف الشركات الصينية تملّك مجموعة الشركات التقنية في الدول الأوروبية. وأظهرت دراسة أجراها معهد «إيفو» الألماني للأبحاث الاقتصادية، أنه من بين أكثر من 70 ألف صفقة استحوذ جرت في 92 دولة أوروبية خلال العقدين الماضيين استحوذ المستثمرون الصينيون على 1900 شركة، من بينها 171 شركة ألمانية. وحسب بيانات الدراسة التي نشرها المعهد، فإن الشركات التي اشتراها مستثمرون صينيون يزيد حجمها في المتوسط سبع مرات مقارنة بالشركات التي اشتراها مستثمرون من دول أخرى. ويرى خبراء أن اتفاقية الاستثمار الشاملة بين الصين والمفوضية الأوروبية اتفاقية محدودة وحدثت تحت ضغط الشركات الكبرى في ألمانيا وعلى رأسها شركات السيارات الألمانية، مثل شركة فولكسفاغن، التي تصنع جزءاً كبيراً من سياراتها الكهربائية في الصين، وتسعى الصين من خلال الاتفاقية إلى بناء علاقات استثمارية متساوية بين الطرفين تتيح لها مواصلة اختراق السوق الأوروبية. ولكن الاتفاقية تخدم الصين في النهاية من ناحيتين، الأولى السماح للشركات الصينية بالاستثمار في بعض التقنيات الأوروبية التي تحتاجها، والناحية الثانية تحييد دول الاتحاد الأوروبي في نزاع بكين التجاري والتقني مع الولايات المتحدة. وكانت بكين تأمل بأن تعرقل هذه الاتفاقية خطة بايدن لبناء «تحالف رأسمالي غربي» لكبح تمددها الاقتصادي، كما تتخوف الصين، التي خرجت مبكراً من جائحة كورونا وبعتمد نموها على الصادرات، من أن تعرقل العقوبات الأوروبية صادراتها المتنامية إلى أوروبا.

المستشارة الألمانية انجيلا ميركل تلتقي لتوقيع اتفاقية الاستثمار عبر الفيديو كونفرانس (Getty)

> بكين ترغب في تحييد دول الاتحاد الأوروبي في نزاعها التجاري مع واشنطن

وحسب إحصائيات مصلحة «يورو ستات» في بروكسل، بلغ حجم التجارة المشتركة بين الصين وأوروبا 650 مليار دولار في العام قبل الماضي، 2019 ويميل الميزان التجاري لصالح الصين. وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الصادرات الأوروبية إلى الصين بلغ 242 مليار دولار، بينما بلغت الواردات الأوروبية من الصين نحو 442 مليار دولار في العام 2019. ولكن هنالك تقارير تشير إلى أن حجم التجارة المشتركة بين أوروبا والصين ربما سيرتفع خلال العام الجاري.

وقال البرلماني ورئيس لجنة التجارة بالبرلمان الأوروبي بيرنارد لانغ، في تعليقات نقلتها صحيفة «بوليتكو»: «إنّ ما يحدث من خروقات لحقوق الإنسان في الصين يجب ألا ينظر إليه كأمر عادي»، في إشارة إلى ضرورة تشديد العقوبات على بكين. من جانبه، قال فيليب لوكور، الخبير في الشؤون الصينية بجامعة هارفارد، إن «اتفاقية الاستثمار كانت محاولة أوروبية لإرضاء الشركات الأوروبية الكبرى في أوروبا، ولكنها تخدم الصين أكثر من أوروبا». ويأتي الحظر الأوروبي ورد الفعل الصيني في وقت تنتظر اتفاقية الاستثمار الشاملة التي اتفق عليها الجانبان الأوروبي والصيني تصديق البرلمان الأوروبي عليها ليتم اعتمادها رسمياً من قبل دول الاتحاد وتصبح اتفاقية سارية المفعول. ويرى البروفسور روبرت بيزواو، من جامعة «لندن سكول أوف إيكونومكس»، أن اتفاقية الاستثمار الصينية الأوروبية فضفاضة، وربما لن تتمكن من مقاومة الخلافات الحالية. ويقول بيزواو، في تحليل على موقع «لندن سكول أوف إيكونومكس»، إن الاتفاقية لا تحتوي على شروط جزائية في حال خرقها من أي من الأطراف، رغم أنها تمنح الشركات والأعمال التجارية حقوقاً متساوية في الاستثمار.

تراجع كبير لليورو

تراجعت العملة الأوروبية «اليورو» الى ادنى مستوياتها، امس الاربعاء، بسبب هروب المستثمرين من المخاطرة في الاسواق العالمية التي تعاني من تفشي الموجة الثانية من جائحة كورونا. وعادت العديد من دول الاتحاد الاوروبي لاغلاق النشاط التجاري خلال الاسابيع الاخيرة. كما تاثر اليورو كذلك بالنزاع الجاري بين بكين وبروكسل بشان حظر دخول مسوولين من البلدين. وكان الدولار من الخيارات الرئيسية في المستثمرين في وقت تثار فيه المخاوف من تهديد جديد للنمو الاقتصادي العالمي.

بايدن يتجه لزيادة الضرائب على الأغنياء

يتجه بايدن للإلغاء الإعفاءات الضريبية على الأغنياء وزيادة الضرائب على أرباح رأس المال والثروة

نيويورك ـ **شريف عثمان**

في ما يبدو أنه محاولة لرد الجميل لأصحاب الميول الاشتراكية في الحزب الديمقراطي، الذين يعتبر كثيرون أنهم كانوا أصحاب الفضل في وصوله للبيت الأبيض، يتجه الرئيس الأميركي جو بايدن وإدارته لإلغاء بعض الإعفاءات التي جاءت في قانون الإصلاح الضريبي الذي أقره الرئيس السابق دونالد ترامب، وفرض المزيد من الضرائب على أغنياء بلاده، مبرراً ذلك بتزايد عجز الموازنة الأميركية، نتيجة لحزم إنعاش الاقتصاد الضخمة التي تم إقرارها خلال الشهور الاثني عشر الأخيرة. ومع الاقتراب من تحديد الوباء الذي أصاب أكثر من ثلاثين مليون أميركي، وقتل أكثر من نصف مليون منهم، بعد التوسع في إنتاج الأمصال المضادة له واستفادة أكثر من ثلث سكان الولايات المتحدة منها، تضع الإدارة الجديدة ما أطلقت عليه، كسابقتها، «الإصلاح الضريبي» ضمن أهم أولوياتها، للإسراع بجمع الأموال اللازمة للمشروعات الضخمة التي تم الإعلان عنها خلال الحملة الانتخابية، وعلى رأسها مشروعات تجديد البنية التحتية المتهالكة، والتي قدر البعض تكلفتها بما يقرب من ثلاثة تريليونات دولار. ويأتي على رأس أنواع الضرائب التي يعتزم بايدن زيادتها ضريبة الأرباح الرأسمالية طويلة الأجل، المفروضة على أرباح تعاملات البورصة أو عند بيع الأصول وتحقيق مكاسب. ويرغب الرئيس الأميركي في معاملة هذه الأرباح مثلما يتم التعامل مع الأجور التي يحصل عليها الأميركيون، والتي يصل معدل الضريبة على أعلى شريحة فيها إلى 37%، بينما تُطبق حالياً نسبة 20% فقط على الأرباح الرأسمالية.

وبخلاف ضرائب الأرباح الرأسمالية، التي ينسب لها البعض جزءاً من الخسائر التي تعرضت لها الأسهم الأميركية خلال الشهر الأخير، صرح بايدن في أكثر من مناسبة، قبل وبعد وصوله للبيت الأبيض، بعزمه على رفع الضرائب المطبقة على أصحاب الدخول التي تزيد عن 400 ألف دولار إلى 39,6%، مع توجيه نسبة أكبر من دخولهم إلى التأمينات الاجتماعية للفئات الأفقر، إلا أنه لم يوضح إذا كان حد الأربعمائة ألف يقصد به الدخل الفردي أم دخل الزوجين.

وخلال شهاداتها أمام الكونغرس في شهر يناير / كانون الثاني، لتأكيد تعيينها وزيرة للخزانة، أكدت جانيت يالين أن تعديل الضريبة على الأرباح الرأسمالية هو أحد أهداف إدارة الرئيس بايدن طويلة الأجل، مضيفة «نحن نتفق على أن نظامنا الضريبي لا يصح أن يكون منحازاً لمصالح الشركات والأغنياء بينما يئن أصحاب الأجور الضعيفة وحدهم تحت وطأة أعباء غير عادلة».

واقترح بايدن أيضاً تغيير القواعد المتعلقة بتحويل الثروة، مثل تلك المطبقة على التركات والهبات والهدايا، حيث يسمح القانون حالياً للورثة بتلقي بعض الأصول، مثل الأسهم أو المنازل، بسعر السوق الحالي، بدلاً من تكلفة المالك الأصلي. ويمكن تلخيص الميزة الأساسية التي يتمتع بها الوريث في هذا النظام، في أنه يعفيه من الضريبة على ارتفاع سعر الأصل خلال حياة المالك الأصلي.

وعلى نحو متصل، ينوي بايدن تخفيض سقف المبالغ المعفية من ضرائب التركات والهدايا، مع رفع معدل الضريبة للمبالغ التي تتجاوز الأسقف الجديدة، لتصل إلى 40%. ورغم عدم تطرقه إلى الضريبة السنوية على الثروات حتى الآن، إلا أنها بالتأكيد في قائمة المطلوبات التي أعدها شركاؤه في الحزب، من أمثال السيناتور إليزابيث وارين، مرشحة الحزب الديمقراطي السابقة في الانتخابات الأولية للرئاسة. وكانت وارين قد اقترحت ضريبة ثروة على من تتجاوز ثرواتهم 50 مليون دولار بنسبة 2%، وتصل إلى 3% للثروات فوق مليار دولار.

وقدر إيمانويل سائز وغابرييل زوكمان، الاقتصاديان بجامعة كاليفورنيا، عدد الأميركيين الذين يمكن أن تطبق عليهم ضريبة الثروة بنحو 100 ألف مواطن، مرجحين جمع مبلغ لا يقل عن 3 مليارات دولار خلال السنوات العشر الأولى من تطبيقها. ورغم ما أعلنه البنك الأبيض في إفصاح نشره قبل يومين، من وجود صلات قوية للعديد من مسؤولي ومستشاري الرئيس الديمقراطي بالشركات الأميركية الكبرى، على النحو الذي ربما يقلل من حدة الزيادات الضريبية التي سيقترحها بايدن، فمن المؤكد أن الكثير منهم سيضطر إلى دفع مبالغ تزيد عما دفعوه خلال سنوات حكم ترامب، إذا نجح بايدن في الحصول على تأييد بعض الجمهوريين من أعضاء الكونغرس على مقترحاته.

> جمع أكثر من 3 مليارات دولار خلال 10 سنوات من فرض ضريبة الثروة

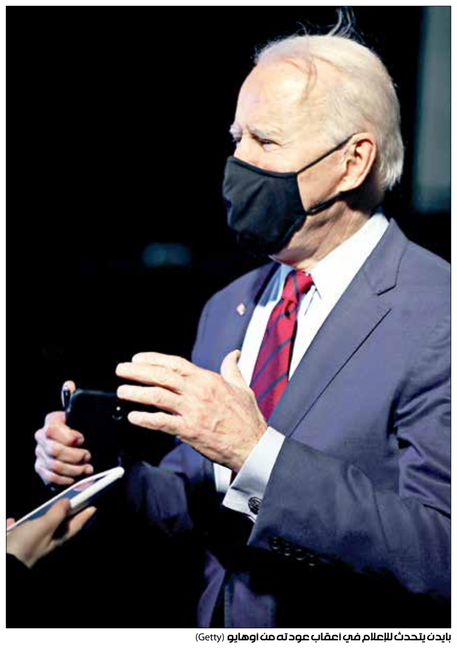

بايدن يتحدث للإعلام في اعقاب عودته من اوهايو (Getty)

النروج تحظر بيع شركة محركات لروسيا

أعلنت النروج، أمس الثلاثاء، أنها ستحظر بيع شركة نروجية لصناعة محركات بواخر تابعة لمجموعة «رولز رويس» البريطانية إلى روسيا بسبب مخاوف من وضع موسكو يدها على تكنولوجيا حساسة. وكانت الدولة الاسكندينافية العضو في حلف شمال الأطلسي قد طلبت من «رولز رويس» قبل أسبوعين، تعليق عملية بيع شركة «بيرغن أنجينز»، في حين تجري تدقيقاً في تأثير الصفقة على أمنها القومي. وقالت وزيرة العدل والأمن العام النروجية مونيكا مايلاند، يوم الثلاثاء: «لدينا الآن معلومات كافية تجعلنا نستنتج أنه من الضروري للغاية منع بيع الشركة إلى شركة أخرى تسيطر عليها دولة لا يوجد تعاون معها في مجال الأمن».

وأوضحت الحكومة النروجية في بيان، أن «التكنولوجيا التي تستخدمها بيرغن أنجينز والمحركات التي تصنعها قد تكون ذات أهمية كبرى من الناحية العسكرية لروسيا». وأضافت أن الصفقة «ستعزز القدرات العسكرية لروسيا بطريقة تتعارض بوضوح مع المصالح العليا لسياسة النروج الأمنية». وتقوم شركة «بيرغن أنجينز»، التي يعمل فيها 950 شخصاً واستحوذت عليها «رولز رويس» في العام 1999، بصيانة محركات الأسطول البحري النروجي، وبلغت مبيعاتها 312 مليون دولار عام 2019. وكانت السفارة الروسية في أوسلو قد انتقدت، في 9 مارس/ آذار الماضي، «الإشارات العدائية ضد روسيا» بعد تعليق عملية البيع مؤقتاً. والمشتري المحتمل هو مجموعة «تي أم اتش» الخاصة في روسيا، التي تعمل في صناعة عربات القطارات وكل ما يتعلق بالسكك الحديد، وتشغّل نحو 100 ألف شخص في 235 موقعاً في العالم.

> أوسلو تتخوف من وضع موسكو يدها على تقنية حساسة بقطاع المحركات

وأعربت المجموعة الروسية، أمس الثلاثاء، عن «خيبة أمل شديدة»، مشيرة إلى أنها كانت على استعداد لإيجاد حلول تضمن عقود الشركة مع البحرية النروجية والرقابة النروجية على الصادرات. وكانت شركة «بيرغن أنجينز» قد أعلنت عن الصفقة في أغسطس/ آب الماضي مقابل 150 مليون يورو. والصفقة هي جزء من مخطط كشفت عنه «رولز رويس» لبيع أصول بقيمة مليارَي جنيه إسترليني (نحو 2,8 مليار دولار)، بهدف تعزيز مالية الشركة، وقد أكدت، يوم الثلاثاء، التزامها بهذا المخطط.

وتتعارض الصفقة مع السياسات الأميركية تجاه روسيا، إذ إن الولايات المتحدة تتجه لفرض مزيد من الحظر على الشركات الصينية. وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد أعلنت، يوم الأربعاء الماضي، أن «الولايات المتحدة ستدرج روسيا في قائمة الدول التي يُحظر التعامل معها في استيراد وتصدير الأسلحة». وجاء في بيان منشور على موقع الخارجية الأميركية، أن «سياسة الولايات المتحدة القائمة حالياً ترفض إعطاء تراخيص أو أي تصاريح لتصدير المنتجات والخدمات الدفاعية الموجهة لروسيا». وأشار البيان إلى استثناء العمليات في إطار التعاون في مجال الفضاء. وتسعى واشنطن منذ مدة إلى منع مد أنبوب الغاز الروسي إلى ألمانيا «نورد ستريم 2»، الذي يضاعف إمدادات الغاز الروسية إلى ألمانيا من مستواها الحالي 55 مليار متر مكعب في العام إلى 110 مليارات متر مكعب.

محرك «رولز رويس» في معرض برلين الدولي للطيران في 2019 (Getty)

(العربي الجديد، فرانس برس)

رؤية

سعر النفط في 2021

جواد العناني

كثيرة هي المقالات والتحليلات التي تتناول موضوع واتجاهات أسعار النفط عام 2021، وقد توقعت الدراسات أن يرتفع سعر النفط خلال عام 2021 ليراوح بين 63 و70 دولاراً للبرميل الواحد، وهو أعلى من التوقعات التي سادت في نهايات عام 2020، وسبب المراجعة يعود إلى عدة أسباب. لقد نشر صندوق النقد الدولي، وخبراء مرموقون مثل وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين (Janet Yellen)، تقارير وتصريحات مبشرة بانتعاش اقتصادي خلال عام 2021. وبنيت هذه التوقعات على الأمل بالسيطرة خلال أشهر على فيروس كوفيد-19 بسبب النجاح في تطوير عدد من المطاعيم، وبعض أنواع العلاجات له.

وكذلك، قامت التقديرات على توقعات نمو في الصين تقدر بـ6%، وبنمو عالمي قد يصل إلى 4,5% - 5,0%. لكنّ هذه الأرقام قد تخيب عالمياً، وإن كان هناك من يتوقعون أنّ الاقتصاد الأميركي سينمو سريعاً بعد إقرار قانون الدعم الاقتصادي للرئيس جو بايدن، والذي وفّر تمويلاً بمقدار 1,9 تريليون دولار.

وبالفعل، وبعد إقرار ذلك القانون بأصوات الحزب الديمقراطي في الكونغرس، ومعارضة كاملة من الحزب الجمهوري، انتعش سوق النفط العالمي، واستعاد سعر النفط خلال مارس/ آذار الجاري عافيته، وارتفع إلى حدود 70 دولاراً (مزيج برنت). لكنّ السبب الأهم بالطبع كان اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على تقليل الإنتاج، في آخر اجتماع عقدته في الرابع من مارس/ آذار الحالي، وبحضور أعضاء من غير «أوبك»، حيث اتفق على تخفيض الإنتاج بمقدار 8 ملايين برميل يومياً. وتزامن هذا القرار مع انعقاد المؤتمر السنوي للحزب الشيوعي الصيني، الذي وافق على خطة الرئيس الصيني شي جين بينغ بزيادة نسبة النمو هذا العام إلى 6% عن العام السابق، ما يعني انتعاشاً واضحاً في الطلب الاستهلاكي. وارتفع سعر برنت بعد مؤتمر «أوبك» ليصل إلى قرابة 80 دولاراً، وذلك لأنّ النقص في المعروض من نفط «أوبك» قابلته زيادة في طلب الدول لإعادة بناء مخزوناتها الاحتياطية من النفط، ما أدّى، بالطبع، إلى نقل منحنى الطلب إلى مستوى أعلى، وأنزل منحنى العرض إلى مستوى أدنى. ولما كبرت الفجوة بين العرض والطلب، ارتفعت الأسعار.

وبالطبع، كان المستفيد الأكبر من هذا الوضع، خصوصاً إذا استمر، كلٌ من روسيا، وإيران، وفنزويلا، الذين تجمعهم خلافاتٌ حادّة مع الولايات المتحدة. وقد أدّى هذا الأمر إلى زيادة الإنتاج النفطي، في وقت توقفت فيه الدول عن بناء مخزونها عند الأسعار المرتفعة، ما أدّى إلى تراجع الأسعار إلى 66 دولاراً لمزيج برنت، وحوالي 63 دولاراً لنفط غربي تكساس (WTI).

وما أدى إلى زيادة التراجع في أسعار النفط اشتداد حدّة كورونا وأزمتها في دول كثيرة، مثل المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، روسيا والبرازيل، ودول في أميركا اللاتينية، ودول عربية. ولذلك تراجع سعر النفط، وعدلت التوقعات لأسعار النفط على المستقبل الأبعد، مثل عام 2022، لتكون أقل من أسعار 2021.

والسبب المهم الآخر للتوقعات غير المتفائلة كثيراً بارتفاع أسعار النفط في السنوات المقبلة هو التفاؤل بإمكانية الوصول إلى حلول سياسية، ومصالحات بين الفرقاء، الأعداء، وحصول تسويات في كثير من بلدان الصراع ومناطقه.

ومن الأخبار المهمة في هذا الشأن، الاجتماع الأميركي - الصيني على مستوى وزراء الخارجية خلال الأسبوع الماضي في مدينة أنكوريج في ولاية الاسكا، بعدما اجتمعت مجموعة QUAD الرباعية، المكونة من الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا، ووصلت إلى تفاهمات لمواجهة الصين.

لكن، هناك مؤشرات سلبية في هذا المجال، ومنها على سبيل المثال، تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان من دون حلّ في الأفق، خصوصاً بعد المواجهات التي جرت بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الوزراء المكلّف سعد الحريري، وانتصار أمين عام حزب الله حسن نصر الله للرئيس عون عن طريق لغة التهديد، واشتداد الهجمات المتبادلة بين قوات التحالف بقيادة السعودية والحوثيين، وكذلك اشتداد الحرب في منطقة مأرب بين الحكومة في عدن وقوات الحوثي.

أما الأخبار من ليبيا، فتدلّ على أنّ هناك تهدئة. والعراق، على الرغم من أزمته الاقتصادية الخانقة، يسعى إلى التفاهم مع جيرانه مثل الأردن، ومن خلال الأردن، مع مصر من ناحية، ومع دول الخليج وإيران في منطقة الخليج من ناحية أخرى.

لكنّ الوضع في سورية قد تفاقم، وكثرت الهجمات المتبادلة بين المعارضة وقوات الجيش. ومع هذا، يبدو أنّ كلّ المعارك في سورية واليمن ولبنان صارت مشدودةً إلى حالة الوضع التفاوضي بين إيران والولايات المتحدة بشكل غير مباشر، وحيث يسعى كلّ طرف إلى تحسين موقفه التفاوضي حيال الطرف الآخر.

المراقب لا يمكن له إغفال لعبة شد الحبل بين إدارتي الرئيسين، الأميركي جو بايدن، والروسي فلاديمير بوتين، إذ أنخرطا في حرب التحدّي على المستويين المؤسّسي والشخصي. ويبدو أنّ رغبة الرئيس بوتين في تمرير قانون ليبقى رئيساً مدى الحياة تضغط على أعصاب الإدارة الأميركية. ولعلّ هذه الحرب الباردة إلى حدّ كسر العظم بين روسيا والولايات المتحدة هي ما يدفع الإدارة الأميركية للضغط على «أوبك» لزيادة إنتاجها، وتقليل أسعار النفط.

وأخيراً، لا بدّ أن نُدخل على التحليل عنصراً هاماً جديداً: التراجع الكبير وغير المفاجئ في أرباح شركة «أرامكو» النفطية السعودية. وقد تراجعت أرباح الشركة العملاقة من 88,2 مليار دولار عام 2019، و111,1 مليار دولار عام 2018 إلى 49,0 مليار عام 2020. وهذه نسبة هبوط كبيرة، وإن لم تؤثر كثيراً على مركز الشركة من حيث الحجم، بالمقارنة مع الشركات العملاقة العالمية.

والسؤال الآن: أيهما أفضل للسعودية التي عادةً ما تتحمل العبء، الأكبر في تخفيض الإنتاج الذي تقره منظمة «أوبك» هل تحافظ على تراجع الإنتاج في الوقت الذي تخسر فيه أسواقها؟ أم تحافظ على إنتاجها على حاله وإن بيع بسعر أقل؟

في ظل الظروف السياسية العالمية السائدة، قد ترفع احتمالات التهدئة من إنتاج دول كثيرة، مثل إيران والعراق، في وقتٍ تزداد فيه التحولات إلى أنواع أخرى من الطاقة. صار سعر النفط مرهوناً، وبالتدريج، بظروف تحويلية ترفع وتخفض مستوى الطلب بمُجْمَلِه، وتقلل من أثر العوامل قصيرة الأجل، مثل نقص المخزون أو زيادته.